



العملة الخليجية الموحدة: تحليل بانل لروابط التجارة البينية والنشاط الاقتصادي

أ. د. محمد إبراهيم السقا*

د. مساعد عبدالله بن عيد**

ملخص:

تركز هذه الدراسة على قياس روابط كثافة التجارة الثنائية لدول مجلس التعاون، ومستويات النشاط الاقتصادي بينها، باعتباره يمثل الحجة الأساسية التي تقف وراء إنشاء أي عملة موحدة.

فكلما ازداد الارتباط بين كثافة التجارة الثنائية للدول الأعضاء ومستويات النشاط الاقتصادي في منطقة العملة الموحدة، ارتفعت فرص نجاح التكتل الاقتصادي من ناحية، وتعاضل العائد المتوقع من وراء انضمام الدول الأعضاء فيه لمنطقة عملة موحدة من ناحية أخرى، حيث تميل الدول الأعضاء في التكتل إلى مواجهة صدمات متشابهة، ومن ثم يسهل تبني سياسات استقرار اقتصادي موحدة، وخاصة السياسات النقدية، في دول التكتل، وفي إطار انخفاض روابط كثافة التجارة البينية ومستويات النشاط الاقتصادي بدول منطقة العملة الموحدة، قد لا تجد العملة الموحدة سنداً قوياً من الناحية العملية لتسويق دخول الدول الأعضاء فيها.

وتقدم الدراسة في البداية تحليلاً نظرياً للمزايا والمخاطر المصاحبة لإنشاء العملة الخليجية الموحدة، وكذلك تستعرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إنشاء العملة الخليجية الموحدة، كما استعرضت

* دكتوراه في الاقتصاد، جامعة والسن، المملكة المتحدة، عام ١٩٩٠م، وأستاذ بقسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.

** دكتوراه في الاقتصاد، جامعة إكلهوماستيت، ولاية إكلهوما، الولايات المتحدة الأمريكية، عام ٢٠٠٠م، ومدرس بقسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.

بالتحليل معايير التقارب المقترحة لانضمام الدول الأعضاء للعملة الخليجية الموحدة. وتم في إطار الدراسة أيضاً تطوير نموذج مقترح لقياس العلاقة بين كثافة التجارة البينية ومستويات النشاط الاقتصادي بين الدول الأعضاء، ولأغراض تقدير النموذج تم في البداية إجراء اختبارات جذر الوحدة للبانل Panel Unit Root Tests المكونة لمتغيرات النموذج للدول الأعضاء، وكذلك اختبار التكامل المشترك للبانل Panel Cointegration Tests قبل عملية تقدير النموذج باستخدام أسلوب البانل مع تصحيح الخطأ Panel Error Correction، في إطار ثلاث دوال للتجارة البينية، وهي الصادرات والواردات وإجمالي التجارة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن كثافة التجارة البينية بين دول المجلس لا يصاحبها ارتباط مماثل في مستويات النشاط الاقتصادي، وهو ما يعني انخفاض تأثير كثافة التجارة البينية على مستويات النشاط الاقتصادي بتلك الدول؛ حيث ينخفض حجم هذا التأثير بشكل واضح وفقاً للنتائج، وهو ما قد لا يقدم أساساً قوياً لقيام اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون، ويؤكد أهمية بذل دول مجلس التعاون جهداً أكبر لتطوير التعاون فيما بينها وتنوع هياكل الإنتاج لاقتصادياتها بالشكل الذي يعمق من كثافة التجارة البينية بين تلك الدول، ومن ثم يوفر أساساً أقوى لإطلاق عملة موحدة تعظم العوائد الإيجابية من إنشائها.

مقدمة:

أقرت الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في القمة التي أقيمت بمسقط في ديسمبر ٢٠٠١م اتفاقية الوحدة الاقتصادية لدول مجلس التعاون التي هدفت إلى إنشاء السوق الخليجية المشتركة، وكذلك الاتحاد النقدي. من ناحية أخرى اتفقت الدول الأعضاء على ضرورة بدء الاتحاد الجمركي في يناير ٢٠٠٣م، الذي هدف إلى زيادة مستويات التجارة البينية بين دول المجلس في السلع والخدمات. كما أقر المجلس الأعلى في قمة مسقط جدولاً زمنياً لربط معدلات صرف عملات الدول الأعضاء بالدولار الأمريكي خطوة أولى نحو إنشاء العملة الموحدة. وقد تم في نهاية عام ٢٠٠٢م ربط معدلات صرف جميع عملات دول المجلس بالدولار الأمريكي؛ الأمر الذي يمكن النظر إليه على أنه شبه اتحاد

نقدي، حيث ترتبط فيه العملات الوطنية للدول الأعضاء بعملة واحدة هي الدولار الأمريكي، وفي عام ٢٠٠٤م تم إنشاء وحدة متخصصة لمشروع الاتحاد النقدي تنفيذاً لتوجيه المجلس الأعلى في قمة الدوحة ديسمبر ٢٠٠٢م. كذلك تم اقتراح معايير التقارب الاقتصادي اللازمة لقيام الاتحاد النقدي في عام ٢٠٠٥م، التي بمقتضاها يتم وضع أسس تحديد أهلية الدول الأعضاء للانضمام إلى العملة الموحدة. كما أنه من المفترض أن تبدأ السوق الخليجية الموحدة في عام ٢٠٠٧م. ومما لا شك فيه أن السوق الموحدة تحتاج إلى عملة موحدة، لتحل محل العملات المحلية للدول الأعضاء، وقد اتفقت دول المجلس على أن يتم إصدار العملة الخليجية الموحدة في موعد أقصاه يناير ٢٠١٠م.

ومن الواضح أن قرار إنشاء عملة موحدة يهدف إلى وضع المجلس على خطى الاتحاد الأوروبي الذي نجح في إنشاء عملة موحدة بين بعض الدول الأعضاء، وهي اليورو. وبغض النظر عن طبيعة الدوافع التي تقف وراء تبني هذا المشروع من قبل الدول الأعضاء، فإن من المعلوم - من الناحية النظرية - أن هناك محددات لإنشاء عملة موحدة ناجحة، وأن إنشاء عملة موحدة دون توافر الشروط الأساسية لها قد يكون له آثار سلبية على التكامل بأسره ويحمل قدراً كبيراً من المخاطر على المدى الطويل، خاصة أن الدول الأعضاء سوف تتخلى عن عملاتها وسياساتها النقدية المحلية.

وتركز هذه الدراسة على قياس العلاقة بين كثافة التجارة *Trade intensity* الثنائية لدول مجلس التعاون، وروابط النشاط الاقتصادي بين الدول الأعضاء، باعتبارها تمثل الحجة الأساسية التي تقف وراء إنشاء العملة الموحدة. فكلما ازداد الارتباط بين كثافة التجارة الثنائية للدول الأعضاء ومستويات النشاط الاقتصادي في منطقة العملة الموحدة، ارتفعت فرص نجاح التكتل من ناحية، وتعاضل العائد المتوقع من وراء انضمام الدول الأعضاء لمنطقة عملة موحدة من ناحية أخرى؛ حيث تميل تلك الدول إلى مواجهة صدمات متشابهة، ومن ثم يسهل تبني سياسات استقرار موحدة، وبخاصة أن السياسات النقدية، في دول

المجلس، وفي إطار انخفاض روابط كثافة التجارة البينية ومستويات النشاط الاقتصادي في دول منطقة العملة الموحدة، قد لا تجد العملة الموحدة سنداً قوياً من الناحية العملية لتسوية دخول الدول الأعضاء فيها، ومما لا شك فيه أن فرص تنويع الهياكل الاقتصادية لدول مجلس التعاون في الأجلين المتوسط والطويل، بالشكل الذي يساعد على تطوير القواعد الإنتاجية للدول الأعضاء، سوف يعمق من الآثار الإيجابية لإنشاء عملة خليجية موحدة.

وبالإضافة إلى المقدمة فإن الدراسة تقدم تحليلاً نظرياً للمزايا والمخاطر المصاحبة لإنشاء عملة خليجية موحدة في الجزء الثاني، أما الجزء الثالث فيستعرض الدراسات السابقة التي تمت في مجال إنشاء العملة الخليجية الموحدة، في حين يتناول الجزء الرابع معايير التقارب المقترحة للانضمام للعملة الخليجية الموحدة، ويعرض الجزء الخامس النموذج المقترح للدراسة، وأما الجزء السادس فيقيس النموذج المقترح، وأخيراً يتناول الجزء السابع نتائج الدراسة وأهم التوصيات.

١ - العملة الموحدة: خلفية نظرية

تشير نظرية منطقة العملة المثلى Optimum Currency Area إلى أن أهم معايير إنشاء منطقة عملة مثلى تتمثل في أن تكون الدول الأعضاء في المنطقة عرضة لصدمات مشتركة Common shocks، وأن تكون هذه الصدمات متماثلة Symmetric، وأن يكون رد الفعل لها متماثلاً أيضاً، فضلاً عن أنه في حال تعرض دولة أو مجموعة من دول المنطقة لصدمة غير متماثلة Dissymmetric، فإنها تتمكن من التأقلم معها سريعاً. وفي حال توافر هذه الشروط فإن الدول الأعضاء في منطقة العملة المثلى ستواجه الدورات الاقتصادية نفسها؛ الأمر الذي يجعل رد الفعل للسياسة النقدية العامة لمواجهة تلك الدورات مثلياً أيضاً. ومن المعايير التي تم التعارف عليها خلال الستينيات من إسهامات Mckinnon (1963) و Kenen (1969) هي تشابه مستويات نمو الدخل ومعدلاته، وتشابه مستويات الأسعار، وحرية انتقال عناصر الإنتاج، وكثافة التجارة البينية،

والتشابه في هياكل الإنتاج، وقد تسارعت الدراسات في هذا المجال والإضافات على المعايير الواجب توافرها بين الدول لإقامة اتحاد نقدي ناجح، ثم تطورت النظرية فأصبحت تركز على التكاليف والعوائد المتوقعة للدول من الانضمام إلى منطقة العملة المثلى. ويرى Barro (2001) أن من العوامل التي شجعت على بدء الاتحادات النقدية بين الدول زيادة أعداد الدول المستقلة في العالم، وانتشار العولمة، وانخفاض فعالية السياسات النقدية الوطنية المستقلة، خاصة في الدول الصغيرة.

ويرى Frankel and Rose (1997 and 1998) أن معايير قيام منطقة العملة المثلى ليست مستقلة، بل مرتبط ببعضها ببعض، وأن الدولة غالباً ما تستوفي معايير منطقة العملة المثلى بعد دخولها للاتحاد وليس قبل دخولها. كما أكد هذه النتيجة César, Chong and Stein (2002) سواء بالنسبة لدول صناعية أو لدول نامية. ففي دراسة عن ١٤٧ دولة للفترة من ١٩٦٠م إلى ١٩٩٩م وجدوا أن الدول التي ترتفع مستويات كثافة التجارة البينية فيها يكون لديها تقلبات اقتصادية عالية. من ناحية أخرى فإن نتائج الدراسة تشير إلى أن تأثير روابط كثافة التجارة على التقلبات الاقتصادية للدول الصناعية أكبر من تأثيرها في حالة الدول النامية.

ومن المعلوم أن الدول تميل عادة إلى ربط عملاتها مع عملات أهم شركائها التجاريين، وذلك لتدنية مخاطر معدل الصرف، ومن ثم الاستفادة من المزايا المصاحبة لاستقراره. غير أنه عندما تفعل الدول ذلك فإنها تفقد استقلالية سياساتها النقدية، حيث تصبح تلك السياسات معتمدة بشكل أساسي على السياسات المتبعة من قبل جيرانها. وفي ظل هذه الظروف من المتوقع أن نجد ارتباطاً إيجابياً بين روابط التجارة وروابط الدخل بتلك الدول.

وتؤدي العملة الموحدة دوراً مهماً في تسهيل عمليات انتقال السلع والخدمات والأصول بين دول الاتحاد النقدي؛ إذ يترتب على اختلاف العملات المستخدمة ارتفاع تكلفة إجراء المعاملات Transactions cost، وبخاصة تكلفة

الحصول على المعلومات الخاصة بالأسعار وغيرها من المعلومات، وتكاليف الفروق بين معدلات الصرف لشراء العملة ذاتها وبيعها، التي تطلبها مؤسسات الوساطة في العملات؛ الأمر الذي يعمل على تثبيط مستويات التجارة البينية في السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال، ومن ثم فإن أهم فوائد العملة الموحدة تتمثل في تخفيض تكاليف المعاملات للتجارة في السلع والخدمات، وتسهيل حركات انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي. أكثر من ذلك فإنه في حالة وجود عملة مشتركة تنخفض مستويات المخاطرة للمعاملات التي تتم داخل دول التكتل؛ الأمر الذي يساعد على تسريع مستويات التجارة البينية وتدفقات رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في العملة المشتركة، كما تتحسن مستويات الانفتاح التجاري والمالي بينها.

أما بالنسبة لتكاليف إنشاء العملة الموحدة فإنها ترتبط أساساً بفقدان الدول لاستقلالها النقدي وخاصة ما يتعلق بتطبيق سياستها النقدية، وبدرجة أقل ما يتعلق باستقلال سياستها المالية، ومن ثم قدرة الدولة على اتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة في التوقيت الذي يتوافق مع طبيعة التقلبات التي تواجه اقتصادياتها. غير أنه في حالة تماثل الصدمات الاقتصادية التي تواجهها الدول الأعضاء في العملة، تنخفض تلك التكاليف بشكل كبير.

وبشكل عام ينظر إلى العملة الموحدة على أنها أهم ثمار التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في أي تكتل، لما لإنشاء العملة الموحدة من مزايا على المستويين الجزئي والكلي. وتتمثل أهم المزايا في الالتحاق بسوق مشترك، يمكن من الاستفادة من المزايا المختلفة المرتبطة بحجم السوق الكبير، والاستفادة من فرص الإنتاج على نطاق واسع، ومن ثم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، فضلاً عن توفير خيارات أوسع للمستهلكين، وبأسعار أكثر تنافسية عما هو الحال بالنسبة للدول الأعضاء في السوق المشتركة دون عملة موحدة. وفيما يلي نتناول أهم مزايا العملة الموحدة.

١-١- العملة الموحدة وتدفقات التجارة والاستثمار:

إن الفائدة الأساسية من العملة المشتركة التي تم تأكيدها هي أنها تسهل التجارة في كل من السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، ومن ثم زيادة مستويات النمو في التكتل. ويمكن تفسير التأثير المحتمل للعملة الموحدة على تدفقات التجارة المشتركة بين الدول الأعضاء بعدة طرق؛ الأولى تتمثل في تجنب تغطية مخاطر الصرف الأجنبي في حالة تعدد العملات داخل التكتل. ومن ثم فإن تبني عملة موحدة سوف يساعد على تطوير مستويات التكامل المالي؛ الأمر الذي يدعم مستويات التجارة البينية في السلع والخدمات. من ناحية أخرى من المعلوم أن من الوظائف الأساسية للنقود أنها تسهل التجارة من خلال وظيفتيها الأساسيتين: وسيط للتبادل ووحدة قياس، ويساعد إنشاء العملة الموحدة على تقليص تكاليف المعاملات للتجارة البينية؛ الأمر الذي يقلل من آثار تقلبات معدل الصرف بين الدول الأعضاء، وهو ما يساعد على تنمية مستويات التجارة البينية. وتمثل هذه الحجة نقطة الانطلاق في اختبار إمكانية نجاح العملة الخليجية الموحدة.

ومن التفسيرات الأخرى لتأثير العملة الموحدة على تدفقات التجارة والاستثمار ومستويات الإنتاجية ما يسمى بالشفافية السعرية. ففي ظل غياب العملة الموحدة سوف تحاول الشركات تحميل المستهلكين بأكبر سعر ممكن في كل سوق محلي من أسواق الإقليم، في حين تجبر الشركات - في ظل وجود العملة الموحدة - على التحول نحو سعر موحد للسلعة في كل الأسواق المحلية لمنطقة التكتل. ومن المعلوم أنه إذا لم تقم الشركات بذلك فإن وجود فوارق في أسعار السلع ذاتها داخل أسواق الإقليم سوف يدفع المستهلكين والشركات إلى عمل تحكيم Arbitrage في السلع المختلفة نظراً لسهولة نقل السلع من سوق إلى آخر في ظل وجود السوق المشتركة والعملة الموحدة. وعلى ذلك ستميل الأسعار إلى أن تتوحد في جميع أسواق التكتل. وهكذا يؤدي عدم وجود تكاليف للمعاملات في الاتحاد النقدي إلى الحد من عمليات التمييز السعري بين الأسواق

الوطنية. وبالنسبة للمستهلكين الذين يستعملون عملات متعددة يصبح من الصعب مقارنة الأسعار بين الأسواق الوطنية عندما تتعدد العملات المستخدمة من قبل الدول الأعضاء في التكتل، مما يتيح الفرصة للمنتجين المحليين لاحتكار الأسواق الوطنية. كما أنه دون عملة موحدة ستظل الأسواق الوطنية للدول الأعضاء مجزأة Segmented، ومن ثم تصبح عملية شراء سلعة من دولة أخرى عملية مكلفة، وهو ما يمكن للمنتجين المحليين من تبني سياسات تسعير قائمة على التمييز السعري؛ الأمر الذي يحد من فوائد التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. ومن المعلوم أن تقليص عمليات التمييز السعري يساعد على زيادة مستويات الرفاهية للمستهلكين. أكثر من ذلك ستميل الأسعار لأن تكون تنافسية داخل الإقليم في ظل وجود عملة موحدة، حيث تصبح الشركات تحت ضغوط تنافسية أكبر؛ ما يشجع النمو السريع للإنتاجية والكفاءة في ظل المناخ التنافسي. وهكذا يتضح أن عملية التجارة بين دول تتبنى عملة موحدة أرخص منها في حالة وجود أكثر من عملة.

١-٢- العملة الموحدة والنمو:

تساعد العملة الموحدة على رفع مستويات النمو الاقتصادي في دول التكتل؛ حيث يؤدي غياب تقلبات العملات إلى إزالة العوائق أمام إعادة هيكلة الإنتاج والنمو، وكذلك تحسين الكفاءة في صناعات دول التكتل. فقبل إنشاء العملة الموحدة، تحرص كل صناعة لها مستهلكون في دول التكتل على أن تمتلك تسهيلات في مختلف الدول الأعضاء، وسيلة للتحوط ضد تغيرات إيرادات المبيعات في تلك الدول نتيجة تغيرات أسعار عملاتها. كما لا تستطيع الشركات أن تصمم هياكلها، على أساس تحقيق أدنى تكاليف ممكنة عبر دول التكتل دون أن تواجه مخاطر تغيرات معدل الصرف. أما بعد إنشاء العملة الموحدة فإن الشركات يمكنها أن تنشئ هياكلها الإنتاجية على أساس أقصى كفاءة ممكنة بتحقيق تحسين كبير في الإنتاجية، وهو ما يحول عدم وجود العملة الموحدة، أو مخاطر تقلبات معدل الصرف، دون تحقيقه. ويحدد Baldwin (1991) خمس

قنوات من خلالها يمكن للاتحاد النقدي أن يعزز الكفاءة الاقتصادية، ومن ثم مستويات الناتج والنمو:

- القضاء على تكلفة المعاملات.
- تحسين كفاءة تخصيص رأس المال بين دول الاتحاد.
- تكثيف مستويات المنافسة بين الدول الأعضاء في التكتل.
- تحقيق كفاءة أعلى لسبل ملكية الشركات.
- زيادة مستويات الناتج نتيجة انخفاض معدلات التضخم وتقاربها.

١-٣- العملة الموحدة وسوق المال:

يعد إنشاء العملة الموحدة أمراً مهماً لأسواق المال في دول التكتل؛ حيث يؤدي ذلك إلى إلغاء الحواجز بين أسواق المال الوطنية عبر دول التكتل، وفي ظل غياب العملة الموحدة يميل المستثمرون المحليون إلى الاستثمار في المؤسسات المحلية عبر سوق المال المحلي، في حين يسعى رأس المال - في ظل العملة الموحدة - إلى البحث عن أعلى الفرص لمستويات العائد على الاستثمارات في منطقة التكتل ككل، كما تتمكن الشركات من تعبئة رؤوس الأموال من خلال مختلف أسواق المال عبر دول التكتل للمشروعات ذات العوائد الأعلى، وليس من خلال سوق مال واحد. أكثر من ذلك، فإن الضغوط على إدارات الشركات سوف تتزايد لكي ترفع من مستويات أدائها، نظراً لتداول أدواتها المالية في مختلف أسواق التكتل وليس في سوق واحد؛ مما يسهم في الحرص على رفع مستويات نمو الإنتاجية. ومثل هذا التأثير لا يمكن تحقيقه دون عملة موحدة، بسبب صعوبة تغطية مخاطر تقلبات الصرف الأجنبي في الأجل الطويل، خاصة على عوائد الأسهم.

١-٤- العملة الموحدة ومخاطر الصرف الأجنبي:

تعد عملية إلغاء مخاطر تقلبات الصرف الأجنبي الحجة الكلاسيكية للعملة الموحدة، وهي ترجع إلى تخفيض تكاليف المعاملات في الصرف الأجنبي، مثل

تكاليف التحويل، وتكاليف التنبؤ بمعدلات الصرف الأجنبي، وتكاليف الاحتفاظ بخبراء في الصرف الأجنبي. من ناحية أخرى فإن إنشاء العملة الموحدة يؤدي إلى تعزيزات إضافية في تدفقات التجارة البينية، وإلى القضاء على تقلبات معدلات الصرف بين عملات الدول الأعضاء، مما يشجع الأعضاء على زيادة مستويات التجارة، كما سبقت الإشارة.

٢- الدراسات السابقة:

مما لا شك فيه أن مجموعة المزايا السابقة تمثل أهم ثمار إنشاء العملة الموحدة في دول مجلس التعاون، وقد حاول العديد من الدراسات تناول فكرة إنشاء عملة خليجية موحدة. وتعد الدراسات التي أجريت على العملة الخليجية الموحدة محدودة بشكل عام، كما أن الدراسات التطبيقية منها نادرة. وفيما يلي استعراض لتلك الدراسات:

تعد دراسة **السويدي ١٩٩٣م** من أوائل الدراسات التي تناولت موضوع العملة الخليجية الموحدة، وقد راجع فيها المعايير التي اقترحها المدخل التقليدي في أدبيات مناطق العملات المثلثي، وتوصل إلى أن دول المجلس لا تهتم ببعض المعايير، كما قام بمقابلة المنافع بالتكاليف المحتملة من إقامة منطقة العملة الموحدة، وقد أوصت الدراسة بعدم المضي في مشروع إنشاء العملة الخليجية الموحدة في ذلك الوقت.

من ناحية أخرى استخدم **Laabas and Limam (2002)** عدة مداخل لاختبار مدى صلاحية دول مجلس التعاون لأن تصبح منطقة عملة مثلثي، وقد توصلوا إلى أنها ما زالت في حاجة إلى استيفاء المتطلبات الأساسية لإنشاء عملة موحدة؛ إذ ما زالت اقتصادياتها تعتمد بشكل أساسي على القطاع النفطي، وما زالت مستويات التجارة البينية فيها ضعيفة، فضلاً عن ذلك ليس هناك دليل يشير إلى تقارب المعايير الاقتصادية الكلية فيها أو تجانس دوراتها الاقتصادية. وتشير نتائج الدراسة إلى أنه باستخدام فرضية تعادل القوة الشرائية المعممة، فإن معدلات صرف هذه الدول تميل إلى أن تسير في الاتجاه العام نفسه، مما

يعني، من وجهة نظر الباحثين، استعدادها للاتحاد النقدي وإن كان ذلك بصورة مختلفة بين دولة وأخرى. ويرى الباحثان أن أهم العوامل المساعدة على إنشاء العملة الموحدة تتمثل في التزام هذه الدول اتباع سياسة معدلات صرف ثابتة، وتوافر التصميم السياسي على استمرار التكامل. ويعتقد الباحثان أنه على الرغم من ضعف الروابط التجارية بين دول الإقليم، فإن إنشاء العملة الموحدة سوف يساهم في توسيع نطاق تلك الروابط. فضلاً عن ذلك فإن إنشاء العملة قد يساهم في زيادة درجة التجانس بين الدول الاقتصادية التي تتعرض لها دول الإقليم.. ويعاب على الدراسة أنها لم تستخدم نموذجاً مناسباً لدراسة احتمال النجاح أو الفشل للعملة الموحدة، إضافة إلى أن أسس تقويم فرص النجاح قامت على معايير تحكمية. وعلى الرغم من أن تقدير نموذج تعادل القوة الشرائية في صورته المعممة، قد أثبت إمكانية نجاح دول المجلس في إنشاء منطقة عملة مثلى، فإن الدراسة كانت متفائلة بشكل كبير حول فرص نجاح منطقة العملة المثلى لدول المجلس.

كذلك قدم (Jadresic 2002) تقويماً نظرياً لمشروع إنشاء العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، وتؤكد الدراسة أن إنشاء العملة الموحدة سوف يساهم في تدعيم مستويات الكفاءة الاقتصادية لدول الإقليم وتعميق مستويات التكامل الاقتصادي فيما بينها، والمساعدة على تنمية قطاعاتها غير النفطية. غير أنها تشير إلى ضرورة قيام تلك الدول بإلغاء معوقات التبادل التجاري والاستثمار فيما بينها، فضلاً عن اتباع سياسات إقليمية تضمن مستويات عالية من الاستقرار الاقتصادي ورفع مستويات التكامل بين دول الإقليم، وضمان درجة أكبر من التكامل السياسي بين الدول الأعضاء. وتعد النقطة الأخيرة من أهم متطلبات تحقيق التكامل وإنشاء العملة الموحدة. وفي ظل الهيكل المؤسسي الحالي لمنظمة دول مجلس التعاون، يؤدي غياب المؤسسة فوق القومية -Supra National في التكتل، إلى اعتماد المجلس برمته، على مدى الالتزام السياسي للدول الأعضاء قبل المجلس.

ويناقش (Abed, Erbas and Guerami (2003 قضية إمكانية قيام دول مجلس التعاون بالاختيار بين نظام معدل صرف ثابت أو مرن، وكذلك المقارنة بين تثبيت العملة الموحدة بالنسبة للدولار أو بالنسبة لسلة تتكون من الدولار واليورو و عملات أخرى. ويؤكد الباحثان أن اختيار نظام معدل الصرف المناسب للاتحاد النقدي الخليجي، ثابتاً أو مرناً، هو أهم مكونات سياسة التجارة بالنسبة لتلك الدول. وقد أشارت تقديرات مرونة معدل الصرف الفعال لكل من الدولار واليورو أن المرونة بالنسبة للدولار معنوية، في حين ليست المرونة بالنسبة لليورو معنوية؛ مما يعني أن أهم مصدر للتقلبات في ميزان التجارة لتلك الدول كان تقلب معدل صرف الدولار. وبما أن درجة تنوع صادرات الدول الخليجية محدودة لأن معظم الصادرات من النفط، فإن ربط العملة الموحدة بالدولار سوف يضمن تحقيق درجة كبيرة من الاستقرار الخارجي، وذلك وفقاً لتقديرات الباحثين. ويشير الباحثون إلى أنه مع زيادة عمليات التنويع الاقتصادي لتلك الدول، يصبح من الأفضل أن تتبنى نظاماً أكثر مرونة لمعدلات الصرف؛ وذلك لضمان درجة أكبر من الاستقرار لأصولها المالية ومستوى تنافسية صادراتها غير النفطية. ومن ثم يفضل في هذه الحالة أن تتبنى تلك الدول سلة عملات لا تقتصر على الدولار واليورو وإنما تضم عملات أخرى. وينصح الباحثان بأن تبدأ عملية الربط بسلة مكونة من الدولار واليورو كمرحلة انتقالية.

ويستعرض (Al-Jasser and Al-Hamidy (2003 الجهود المختلفة التي اتخذتها الدول الخليجية في سبيل دعم مسيرة التكامل بينها في المجالات المختلفة، وقد خلصت دراستهما إلى أن الدول الخليجية لديها فرصة كبيرة للتحول إلى منطقة عملة موحدة، استناداً إلى الخصائص المشتركة التي تجمعها والتي تتمثل في أن معظمها تحاول تنويع اقتصادياتها، وتحاول أن تعزز دور القطاع الخاص فيها، وتجاريتها الخارجية حرة، وكذلك، فإن تدفقات رؤوس

الأموال منها وإليها تدفقات حرة أيضاً، وإن عملاتها قابلة للتحويل وليس هناك ضرائب أو دعم على شراء النقد الأجنبي أو بيعه، كما أن سياسات أسعار الصرف الأجنبي فيها تم تنسيقها بشكل جيد ولمدى زمني طويل؛ الأمر الذي ضمن استقرار أسعار صرف العملات الخليجية بعضها مع بعض لفترة زمنية طويلة. وعلى الرغم من أهمية العناصر التي أشارت إليها الدراسة فإنها لا تمثل ضماناً كافياً لنجاح مشروع العملة الموحدة.

كذلك قام Maames (2003) بدراسة مقارنة، حيث تناول بالتحليل تجربة الدول الأوروبية في الوحدة النقدية وإمكانية الاستفادة منها في حالة دول مجلس التعاون. وقد أشار إلى أن دول مجلس التعاون - بوجه عام - تتمتع بأوضاع أفضل من أوضاع الدول الأوروبية قبل بدء مشروع الوحدة، وأن دول مجلس التعاون قد حققت معظم شروط نظرية العملة المثلى المبنية على دراسات Mundell (1961) و McKinnon (1963) و Fleming (1971)، وهي تقارب الهياكل الإنتاجية، ودرجة الانكشاف على التجارة الدولية، ومرونة سوق العمل، وأخيراً معيار التقلبات، حيث إن أسعار الفائدة في دول المجلس متقاربة والتضخم متقارب أيضاً. وقد تناول Maames المعايير المستخدمة في اتفاقية الوحدة الأوروبية ومقارنتها بأوضاع دول مجلس التعاون، واتضح من الدراسة أن دول مجلس التعاون تحقق معظم شروط التقارب الموضوعة للدول الأوروبية. والواقع أن دراسة Maames كانت متفائلة إلى حد كبير حول احتمالات نجاح العملة الخليجية الموحدة، في ضوء تواضع مستويات التكامل الاقتصادي بين دول المجلس.

على جانب آخر يركز Sturm and Siegfried (2005) على القضايا الاقتصادية الكلية والمؤسسية واعتبارات السياسة التي يمكن أن تنشأ في أثناء عملية التحول إلى اتحاد نقدي في دول مجلس التعاون. ويرى الباحثان أن تعميق مستويات التكامل الاقتصادي - التي تعد بحسب رأي الباحثين منخفضة -

سوف يساعد على الاستفادة من المزايا المختلفة التي يتيحها الاتحاد النقدي، ويؤكد أن مجرد تنسيق السياسات النقدية بين الدول الأعضاء لا يعد كافياً لنجاح الاتحاد النقدي، إذ لا بد من تطبيق سياسة نقدية موحدة بواسطة مؤسسة نقدية فوق قومية، ويجب أن تكون القرارات الخاصة بالسياسة النقدية وسياسة معدل الصرف مركزية. إن التحليل الخاص بالتقارب النقدي والمالي يثبت أن هناك درجة كبيرة من التقارب النقدي، في ظل المعدلات المنخفضة للتضخم في مختلف دول المجلس، فضلاً عن التحرك المشترك لمعدلات الفائدة في نطاق محدود، وبفضل ارتباط عملات تلك الدول مع الدولار، فإن التقلبات في معدلات الصرف بين عملات تلك الدول كان ضيقاً للغاية، ومن ثم تم تحقيق استقرار كبير في معدلات الصرف. أما بالنسبة للتقارب المالي، فيبدو أنه سيمثل تحدياً أساسياً أمام الاتحاد النقدي، حيث تختلف مؤشرات التقارب بشكل واضح بين الدول الأعضاء في المجلس. ومن ثم لا بد من تدعيمه من خلال اتباع سياسات مالية مناسبة. ويرى الباحثان أن احتمال حدوث صدمات غير متماثلة - في ظل التقارب الهيكلي الناجم عن تشابه هياكل الإنتاج والدخل بين دول المجلس وأخذاً في الاعتبار الدور الرائد لصادرات النفط والغاز فضلاً عن تشابه أنماط التجارة - يعد محدوداً، وإن كان اتجاه التنويع الاقتصادي أو حجمه قد يختلف بين هذه الدول في المستقبل، ومن ثم قد يقلل من التماثل الهيكلي بينها. وهذا ما يؤكد أهمية آليات التعديل الأخرى غير معدل الصرف، مثل سهولة انتقال العناصر ومرونة الأسعار، لامتناس أي صدمات غير متماثلة في دول الإقليم، والتي من الممكن أن تزيد في ظل جهود التنويع الحالية. ويرى الباحثان أنه يكفي استخدام معيار تقارب نقدي شرطاً للدخول في العملة الموحدة، إلا أن المعيار المالي، من المتوقع أن يؤدي دوراً أكبر بوصفه معياراً دائماً للتأكد من استدامة التقارب المالي بين الدول الأعضاء.

ويتناول Krueger and Kovarich (2006) أحد الشروط المهمة لنجاح

مشروع العملة الموحدة، وهو ضرورة تبني دول مجلس التعاون لبرامج معتمدة لتوفير الإحصاءات اللازمة لنجاح مشروع العملة الموحدة، وذلك من خلال بناء مؤسسات مختصة على المستويين القطري والإقليمي، مثل الـ Eurostat في الاتحاد الأوروبي، بهدف توفير البيانات الإحصائية الدقيقة في مختلف المجالات اللازمة لإدارة العملة الموحدة، ذلك أن الحاجة إلى هذه البيانات سوف تصبح أكثر إلحاحاً؛ مما يتطلب وضع أسس سليمة لجمع الإحصاءات وترتيبها ونشرها، ويجب أن يتم ذلك قبل البدء في عملية إنشاء العملة الموحدة، ربما بالاستعانة بخبرات صندوق النقد الدولي في هذا المجال. وبما أن إنشاء الاتحاد النقدي سوف يتطلب اتباع سياسة نقدية موحدة، لها أدوات موحدة داخل الاتحاد، فإن نجاح السياسة يعتمد على مدى توافر المعلومات حول وضع الاتحاد وأدوات السياسة المتاحة. ويتمثل دور الإحصاءات في توفير المعلومات اللازمة لتسهيل عمل الاتحاد النقدي. وما دامت هذه المعلومات تجمع على أساس قطري، قبل أن يتم تجميعها على أساس دول المجلس، فلا بد من توافر معايير إحصائية مشتركة لتجميعها ونشرها في الدول الأعضاء، وهو ما يتطلب نظاماً لتبادل المعلومات بين البنوك المركزية، وهيئات جمع البيانات. وقد حدد الباحثان نوعية الإحصاءات المطلوبة في هذا المجال، وهي تتعلق بإحصاءات حول معايير التقارب والمجالات المتصلة جوهرياً بالاتحاد النقدي والإحصاءات الخاصة بالجوانب الخارجية للاتحاد النقدي، وإحصاءات عن المتغيرات الاقتصادية الكلية ومدى فعالية السياسات، وإحصاءات تنشر للجمهور فضلاً عن بعض الإحصاءات الخاصة. وقد جاءت الدراسة لتوضح مدى عمق المعوقات واتساعها أمام مشروع العملة الموحدة.

على صعيد آخر درس (Hebous 2006) الاتحاد النقدي الخليجي من النواحي النقدية والمالية وكذلك اتجاه التجارة؛ حيث وجد أن اعتماد دول مجلس التعاون على النفط وأنشطته يجعل الارتباط كبيراً بين تقلبات اقتصادياتها، وبناء

على نظرية منطقة العملة المثلى فإن ذلك يخفض من تكاليف الاتحاد النقدي. إلا أن هذه النتيجة قد تختلف قليلاً عندما يقل اعتماد هذه الدول على النفط ويقل ارتباط التقلبات الاقتصادية. كما أن صغر حجم التجارة البينية بين هذه الدول يقلل من فوائد الاتحاد النقدي. وأخيراً يركز Hanna (2006) في دراسته على استمرارية الاتحاد النقدي وخاصة على الشرط المالي للتقارب بين دول الاتحاد، ويشير إلى أنه لتحقيق شرط التقارب المالي يجب ألا ينظر إلى الموازنة العامة ومدى نسبة العجز بوصفها معياراً؛ نظراً لكون أسعار النفط متقلبة كما أن الثروة النفطية غير متجددة وناضبة، ومن ثم يجب اتخاذ هدف مالي أدق من ذلك للدلالة على استمرارية الوضع المالي لدول المجلس والتأهب لانخفاض الثروة النفطية وإيراداتها. ولذلك يقترح Hanna استهداف معايير مالية بعد استبعاد النفط مما يقوي الوضع المالي ومن ثم الاتحاد النقدي.

٣ - معايير التقارب الاقتصادي:

يقصد بمعايير التقارب مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي، مثل نمو الناتج، الوضع المالي، معدلات التضخم والصرف والفائدة، وغيرها من المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم على مدى جاهزية مجموعة من الدول للدخول في اتحاد نقدي، وضمان التناغم بين اقتصاديات الدول المشتركة في العملة الموحدة.

وعادة ما يتم تقسيم قواعد الانضمام إلى الاتحاد النقدي، أو ما يطلق عليه التقارب الاقتصادي إلى نوعين، «التقارب الحقيقي» و «التقارب النقدي». وينصرف التقارب الحقيقي إلى درجة التشابه بين اقتصاديات الدول الأعضاء في التكتل بالنسبة للهيكل والمؤسسات وقواعد المنافسة، ويطلق عليه أحياناً التقارب الهيكلي. فكلما ازدادت درجة التشابه في هذه الجوانب، ازدادت درجة التقارب الحقيقي بين الدول الأعضاء في التكتل، ومن ثم ازداد احتمال نجاح العملة الموحدة في حال إقرارها. أما القواعد الأخرى فترتبط بالأداء الاقتصادي. على سبيل المثال، فإن الدول التي ترغب في الانضمام إلى العملة الموحدة لا بد

أن تستوفي مجموعة من قواعد التقارب، تمثل شرطاً أولياً للتأهل للالتحاق بالعملة الموحدة وقاعدة للاستمرار في عضويتها. وهناك كثير من الأسباب العامة التي تقف وراء متطلبات التقارب، وتحقيقها يعكس تصميم الدولة العضو على توفير المتطلبات المبدئية كي لا تحدث أية مشكلات تهدد نجاح إطلاق العملة في مهدها، أو تهدد استمرارها في المستقبل في حال تعرضها لأية أزمة طارئة. كذلك فإن القدرة على استيفاء معايير التقارب تعد إشارة إلى أن هناك التزاماً سياسياً من قبل الدول الأعضاء لدعم العملة الموحدة. فضلاً عن ذلك فإنه كلما ازدادت درجة تشابه الأوضاع الاقتصادية الكلية للدول الأعضاء في بداية عملية الإنشاء، فإن احتمال تباعد هذه الدول - فيما بعد - يكون أقل.

وفي يناير ٢٠٠٥م وفي اجتماع في الكويت قامت لجنة من محافظي البنوك المركزية لدول مجلس التعاون بتقديم مقترحات حول مؤشرات التقارب للانضمام للعملة الموحدة، وتتمثل تلك المؤشرات في الآتي:

- ألا يتجاوز العجز في الموازنة ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة العضو عند الانضمام.
- ألا يتجاوز الدين العام نسبة ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- أن احتياطات النقد الأجنبي لا بد أن تكون كافية لتغطية ٤ أشهر على الأقل من الواردات لهذه الدول.
- أن يكون معدل التضخم متقارباً مع معدل تضخم تقاربي يحسب على أساس متوسط مرجح لمعدلات التضخم في دول مجلس التعاون.

ومن الواضح أن المعايير التي تم تبنيها للتقارب بين دول مجلس التعاون تتوافق مع تلك التي تبناها الاتحاد النقدي الأوروبي، في حين ينبغي أن تكون مختلفة عن تلك الخاصة بدول أوروبا للاختلاف الجوهري في طبيعة اقتصادياتهما. وربما يفضل التأكيد بشكل أكبر على المعايير الخارجية لاقتصاديات دول المجلس في ضوء ارتفاع درجة انفتاحها على الخارج بشكل واضح. على سبيل المثال، فإن معيار التضخم قد لا يكون له الأهمية نفسها

بالنسبة لدول المجلس، حيث إن التضخم السائد فيها هو - في معظمه - تضخم مستورد، فضلاً عن أنه متقارب من الناحية العملية، نظراً لارتباط عملاتها جميعاً بالدولار. من ناحية أخرى لا بد من توحيد أسس حساب معايير التقارب، على سبيل المثال، كيفية حساب معدل التضخم في الدول الأعضاء، وهو ما يؤكد ما توصل إليه (Krueger and Kovarich 2006) حول ضرورة تبني دول المجلس لمداخل موحدة لإحصاءاتها ومكونات مؤشراتها؛ بحيث تسهل عملية المقارنة وتصبح دقيقة. من ناحية أخرى فإن هذه المعايير - ولا سيما في هذا الوقت - غير مناسبة، وقد لا تضمن استمرارية التقارب الاقتصادي في الأجلين المتوسط أو الطويل، لأنه قد تم اختيارها في فترة كان أداء هذه الدول فيها استثنائياً، بسبب ارتفاع مستويات أسعار النفط، ومن ثم ليس من المحتم أنه عندما تستوفي الدول الأعضاء هذه الشروط، ستمكن من الاستمرار في تحقيق شروط التقارب في المستقبل.

ومن الناحية النظرية، فإن مدى مناسبة أي مجموعة من الدول لإنشاء عملة موحدة يتم تحليلها من خلال معايير منطقة العملة المثلى التي قدمها Mudell (1969) and Kenen (1963), McKinnon (1961)، وقد تم التركيز على أربعة معايير يمكن أن تعكس مدى استعداد الدول الخليجية للاتحاد النقدي، وهي:

- درجة انفتاح التجارة بين الدول الأعضاء.
- درجة تشابه الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء ومدى إمكانية تعرضها لصدمات متشابهة.
- درجة انتقال العوامل أو درجة مرونة الأجور، بديلاً لانتقال العمال.
- وجود نظام للتحويل المالي fiscal بين الدول الأعضاء لامتناس الصدمات المتماثلة.

٣-١- درجة انفتاح الدول الأعضاء على العالم الخارجي:

تم حساب درجة انفتاح الدول الأعضاء على العالم الخارجي باستخدام

مقياس (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن الجدول يتضح أن الدول الأعضاء تتمتع بدرجة عالية من الانفتاح على العالم الخارجي، غير أنه تنبغي الإشارة إلى أن غالبية تجارة هذه الدول يتم توجيهها نحو العالم الخارجي، خارج الإقليم، وتعتمد بشكل أساسي على تصدير المواد الخام. مثل هذا الاعتماد المكثف على الميزة النسبية الطبيعية قد أدى إلى تقليص فرص نمو التجارة البينية بين الدول الأعضاء بشكل واضح.

جدول رقم (١)

درجة انفتاح دول مجلس التعاون على العالم الخارجي (متوسط الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٤م)

الدولة	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
المتوسط	114.099	76.422	84.213	84.808	102.800	174.660

Source: IMF "IFS" CD Rom, 2005.

٣-٢- الهياكل الاقتصادية:

إن التكامل النقدي يصبح أكثر ملائمة عندما يكون الهيكل الاقتصادي والدورات الاقتصادية متزامنة، ومن ثم يسهل استخدام سياسات نقدية ومالية واحدة داخل الدول الأعضاء في التكتل، ومن الواضح من الجدول رقم (٢) أن معاملات الارتباط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي بدول مجلس التعاون تعد عالية بالشكل الذي قد يبدو أنه يحقق متطلبات منطقة العملة المثلى، حيث يعبر ذلك عن مجموعة متجانسة بدرجة كبيرة، وعلى الرغم من صحة هذا الادعاء من الناحية النظرية، فإنه تنبغي الإشارة إلى أن هذه المعدلات المرتفعة من الارتباط لا تخبرنا شيئاً عن مصادر نمو الدخل. إذ إن مجموعة دول مجلس التعاون تتصف بانخفاض درجة التغير في مصادر نمو الدخل مقارنة بالحالات الأخرى في الاتحاد الأوروبي.

جدول رقم (٢)

معاملات ارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي بالدول الأعضاء
في مجلس التعاون (متوسط الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٤م)

الدولة	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
البحرين	1					
الكويت	0.544	1				
عمان	0.951	0.426	1			
قطر	0.729	0.667	0.580	1		
السعودية	0.738	0.616	0.591	0.884	1	
الإمارات	0.921	1	0.822	0.922	0.903	1

Source: IMF "IFS" CD Rom, 2005.

٣-٣- التضخم :

إن معدلات التضخم المتوسط في دول مجلس التعاون تعد منخفضة للغاية، وبشكل عام تقل هذه المعدلات عن المستويات المطلوبة وفقاً لمعايير التقارب الاقتصادي للالتحاق بالعملة الموحدة، ومما لا شك فيه أن انخفاض معدلات التضخم القومي في الدول الأعضاء سوف يسهل عملية التحول إلى العملة الموحدة. ولكن هل يعني ذلك أن دول مجلس التعاون كانت ناجحة في مكافحة التضخم. إن اتساع درجة انكشاف هذه الدول على العالم الخارجي يعني أن معدلات التضخم بدول مجلس التعاون تعكس - بشكل أساسي - معدلات التضخم المستورد.

جدول رقم (٣)

معدلات التضخم بدول مجلس التعاون
(متوسط الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٤م)

الدولة	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
المتوسط	1.241	2.802	0.371	3.059	0.360	2.000

Source: IMF "IFS" CD Rom, 2005. UAE, ESCWA various issues

٣-٤- نسبة الاحتياطات إلى الواردات :

تشير معايير التقارب لدول مجلس التعاون إلى أن الالتحاق بالعملة الموحدة يقتضي ألا تقل احتياطات النقد الأجنبي إلى الواردات عن ٤ أشهر. وتشير بيانات الجدول رقم (٤) إلى أنه - باستثناء حالة قطر - خلال فترة زمنية طويلة جداً، كان متوسط نسبة الاحتياطات إلى إجمالي الواردات يساوي أو يتجاوز هذا المعيار في المتوسط، ومن المؤكد أن هذا المعيار تستوفيه دول مجلس التعاون في الفترة الأخيرة بسهولة، نظراً لارتفاع إيراداتها النفطية بفعل الزيادة الكبيرة في أسعار النفط الخام.

جدول رقم (٤)

متوسط احتياطات النقد الأجنبي للواردات (عدد الأشهر)

(متوسط الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٤م)

الدولة	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
المتوسط	4	5	5	3	5	4

Source: IMF "IFS" CD Rom, 2005.

إن الاستنتاج الأساسي من التحليل المقدم أعلاه هو أن ارتفاع درجة ارتباط معدلات نمو الناتج بين الدول الأعضاء في المجلس وكذلك ارتفاع مستويات التقارب النقدي قد يوحي بارتفاع احتمال نجاح الدول الأعضاء في التحول إلى عملة موحدة. إلا أن درجة الاعتماد الاقتصادي العام بينها تبدو بشكل عام منخفضة. ومن ثم فإن نجاح العملة الموحدة سوف يحتاج إلى زيادة مستويات التكامل والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء في المجلس، وهو ما يبدو أنه قد فشل حتى الآن، على الرغم من طول الفترة الزمنية التي انقضت على إنشاء المجلس والتي تصل إلى نحو ربع قرن.

٤ - قياس روابط التجارة والنشاط الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

يقوم التحليل القياسي في هذا الجزء على نوعين من المتغيرات، يمثلان الأساس في تحديد مدى نجاح العملة الموحدة بين دول مجلس التعاون، وهما درجة كثافة أو تركيز التجارة الثنائية *Bilateral intensity of trade* بين دول المجلس ومعاملات الارتباط الثنائية *Bilateral correlations* بين مستويات النشاط الاقتصادي الحقيقي فيها. وقد تم استخدام ثلاثة تعريفات لتركيز التجارة بين دولتين i و j في الزمن t ، هي الصادرات الثنائية، والواردات الثنائية، وإجمالي التجارة الثنائية، على النحو التالي:

$$x_{i,jt} = X_{i,jt} / (X_{it} + X_{jt}) \quad (1)$$

$$m_{i,jt} = M_{i,jt} / (M_{it} + M_{jt}) \quad (2)$$

$$tot_{i,jt} = (X_{i,jt} + M_{i,jt}) / (X_{it} + X_{jt} + M_{it} + M_{jt}) \quad (3)$$

حيث:

$$X_{i,jt} = \text{الصادرات من الدولة } i \text{ إلى الدولة } j \text{ خلال الفترة الزمنية } t$$

$$M_{i,jt} = \text{الواردات من الدولة } i \text{ إلى الدولة } j \text{ خلال الفترة الزمنية } t$$

$$tot_{i,jt} = \text{إجمالي التجارة من الدولة } i \text{ إلى الدولة } j \text{ خلال الفترة الزمنية } t$$

وقد تم استخدام الانحدار الآتي في التقدير:

$$Corr y_{i,jt} = \alpha + \beta Trade(w)_{i,jt} + \varepsilon_{i,jt} \quad (4)$$

حيث:

$$Corr_{i,j,t} = \text{علاقة الارتباط بين النشاط الاقتصادي لدولة } i \text{ ودولة } j \text{ للزمني } t$$

للزمني t

$$Trade(w)_{i,j,t} = \text{متوسط كثافة التجارة بين دولة } i \text{ ودولة } j \text{ للزمني } t$$

باستخدام مفهوم كثافة التجارة w والذي ينصرف إلى أوزان الصادرات x والواردات m أو إجمالي التجارة tot .

$\varepsilon_{i,jt}$ = الآثار غير المحسوبة على الارتباط الثنائي للنشاط الاقتصادي الحقيقي غير آثار التجارة البينية.

α و β = تمثل معلمات الانحدار التي سيتم تقديرها.

ولعل ما يهمنا بشكل أكبر هو ميل المعلمة β ، حيث نهتم بشكل أساسي بإشارة المعلمة وحجمها. فإشارة المعلمة توضح لنا إذا ما كانت الدول الأعضاء تميل إلى التخصص وفي هذه الحالة نتوقع أن تكون إشارة المعلمة β سالبة؛ فكلما ازدادت كثافة العلاقات التجارية يتوقع أن يؤدي إلى دورات تجارية مستقلة، ومن ثم ارتباط منخفض لمستويات النشاط الاقتصادي الحقيقي في الدول الأعضاء، أو من الممكن أن يسود الأثر التقليدي حيث يتوقع أن تكون إشارة المعلمة موجبة. أما حجم المعلمة فيشير إلى الأهمية الاقتصادية للآثر.

وينبغي أن نأخذ في الاعتبار أن استخدام المستوى المحقق من التجارة البينية بين الدول لا يخدم بشكل جيد أهداف الدراسة، حيث إن المقياس الأقرب هو المستويات الممكنة أو الكامنة للتجارة البينية في حال تبني العملة الموحدة، وبما أن هذه البيانات غير موجودة، فسوف يتم الاقتصار على المستويات المحققة، خصوصاً أن تلك الدول بينها تكتل اقتصادي منذ نحو ربع قرن، ومن ثم يفترض أن جهود التكامل قد رفعت من مستويات التجارة إلى أقصى مستوى ممكن.

من ناحية أخرى، فقد لاحظنا أن هناك فروقاً إحصائية في تغطية الصادرات والواردات بين تلك الدول باستخدام المصدر نفسه؛ بمعنى أن واردات الكويت من السعودية عندما تسجل في ميزان المدفوعات الكويتي تختلف من حيث القيمة عن تلك التي تسجل صادرات سعودية إلى الكويت في ميزان المدفوعات السعودي. ولحل هذه المشكلة تم الاعتماد على البيانات التي تصدرها الدولة وإهمال بيانات شركائها في التجارة، سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات.

٥ - نتائج التقدير لتحليل بيانات البائل:

٥-١- اختبارات جذر الوحدة للبائل Panel Unit Root Tests:

قبل البدء بتقدير آثار روابط التجارة على مستويات الناتج لدول مجلس التعاون لا بد من اختبار جذر الوحدة **Panel Unit Root** للبائل المستخدمة في الدراسة. ويعد تحليل جذر الوحدة للبائل من الاختبارات الحديثة نسبياً، وهو يتسم بعدة مزايا مقارنة باختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، وتتمثل أهم المزايا في أن اختبار جذر الوحدة في بيانات البائل يزيد من قوة الاختبار؛ حيث يستفيد من استخدام المعلومات الخاصة بالسلاسل الزمنية **Time series** والبيانات المقطعية في **Cross section** في آن واحد. من ناحية أخرى كلما زاد حجم العينة مالت الاختبارات لأن تتبع التوزيع الطبيعي. ونظراً لتعدد الاختبارات الخاصة بالسلاسل الزمنية، فإن اختبارات البائل تعد عديدة، وقد قمنا باستخدام الاختبارات الآتية: Hadri (1999), ADF and PP tests: Maddala and Wu (1999) and Choi (2001), Breitung (2000), Levin, Lin and Chu (2002), Pesaran and Shin (2003)، ويمكن تقسيمها إلى ستة اختبارات هي:

أ - اختبارات تفترض جذر وحدة لكل سلسلة من السلاسل في البائل، حيث تختلف عملية الانحدار الذاتي **Autoregressive Process** عبر الأقسام المقطعية في البائل، وهي:

- Im, Pesaran and Shin W-stat
- Panel ADF (Chi-square)
- Panel PP (Chi-square)

ب - اختبارات تفترض جذر وحدة مشتركاً **Common Unit Root**، حيث تفترض عملية الانحدار الذاتي نفسها عبر الأقسام المقطعية في البائل، وهي:

- Levin, Lin & Chu t^* (Null: Unit root)
- Breitung t -stat (Null: Unit root)
- Hadri Z-stat (Null: No unit root)

وتوضح الجداول أرقام (٥) - (١٢) نتائج حساب اختبارات جذر الوحدة للبانل المستخدمة في الدراسة.

جدول رقم (٥)

اختبارات جذر الوحدة للبانل - الصادرات (القيم المطلقة)

الاختبار	دون اتجاه عام		وجود اتجاه عام	
	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.446	0.0003	-1.649	0.0495
ADF - Fisher Chi-square	35.310	0.0004	19.924	0.0685
PP - Fisher Chi-square	20.060	0.0660	26.183	0.0101
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.790	0.037	-1.768	0.0385
Breitung t-stat	-0.928	0.177	-0.319	0.3750
Null: No unit root (assumes common unit root process)				
Hadri Z-stat	0.844	0.199	1.013	0.156

جدول رقم (٦)

اختبارات جذر الوحدة للبانل - الصادرات (الفرق الأول)

الاختبار	دون اتجاه عام		وجود اتجاه عام	
	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.279	0.0000	-8.033	0.0000
ADF - Fisher Chi-square	55.606	0.0000	75.689	0.0000
PP - Fisher Chi-square	45.943	0.0000	55.670	0.0000

تابع / جدول رقم (٦)

اختبارات جذر الوحدة للبانل – الصادرات (الفرق الأول)

الاختبار	وجود اتجاه عام		دون اتجاه عام	
	القيمة الاختبار	معلمة الاختبار	القيمة الاختبار	معلمة الاختبار
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-9.093	0.0000	-7.835	0.0000
Breitung t-stat	-3.233	0.0026	-2.790	0.0006
Null: No unit root (assumes common unit root process)				
Hadri Z-stat	-0.480	0.0906	1.337	0.6842

جدول رقم (٧)

اختبارات جذر الوحدة للبانل – الواردات (القيم المطلقة)

الاختبار	وجود اتجاه عام		دون اتجاه عام	
	القيمة الاختبار	معلمة الاختبار	القيمة الاختبار	معلمة الاختبار
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.235	0.0026	-2.798	0.0006
ADF - Fisher Chi-square	30.696	0.0013	32.113	0.0022
PP - Fisher Chi-square	29.443	0.0019	31.162	0.0034
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.833	0.0150	-2.169	0.0001
Breitung t-stat	-3.576	0.0278	-1.913	0.0002
Null: No unit root (assumes common unit root process)				
Hadri Z-stat	4.861	0.0321	1.850	0.0000

جدول رقم (٨)
اختبارات جذر الوحدة للبانل – الواردات (الفرق الأول)

الاختبار	دون اتجاه عام		وجود اتجاه عام	
	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-9.185	0.0000	-8.349	0.0000
ADF - Fisher Chi-square	87.066	0.0000	74.349	0.0000
PP - Fisher Chi-square	378.704	0.0000	345.373	0.0000
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.166	0.0000	-4.771	0.0000
Breitung t-stat	-8.212	0.0000	-9.054	0.0000
Null: No unit root (assumes common unit root process)				
Hadri Z-stat	-1.696	0.9551	1.893	0.0292

جدول رقم (٩)
اختبارات جذر الوحدة للبانل – إجمالي التجارة (القيم المطلقة)

الاختبار	دون اتجاه عام		وجود اتجاه عام	
	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.317	0.0102	-2.612	0.0045
ADF - Fisher Chi-square	31.638	0.0016	27.087	0.0075
PP - Fisher Chi-square	19.969	0.0677	17.847	0.1204
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.380	0.3517	-0.677	0.2491
Breitung t-stat	-2.643	0.0041	-2.491	0.0064
Null: No unit root (assumes common unit root process)				
Hadri Z-stat	1.799	0.0360	0.881	0.1889

جدول رقم (١٠)
اختبارات جذر الوحدة للبانل – إجمالي التجارة (الفرق الأول)

الاختبار	دون اتجاه عام		وجود اتجاه عام	
	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.817	0.0000	-4.424	0.0000
ADF - Fisher Chi-square	63.413	0.0000	39.352	0.0000
PP - Fisher Chi-square	60.532	0.0000	43.296	0.0000
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.345	0.0000	-4.170	0.0000
Breitung t-stat	-3.831	0.0001	-3.863	0.0001
Null: No unit root (assumes common unit root process)				
Hadri Z-stat	-0.284	0.6119	1.873	0.0305

جدول رقم (١١)
اختبارات جذر الوحدة للبانل – الناتج المحلي الحقيقي (القيم المطلقة)

الاختبار	دون اتجاه عام		وجود اتجاه عام	
	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.007	0.0000	-2.455	0.0070
ADF - Fisher Chi-square	36.411	0.0003	23.711	0.0223
PP - Fisher Chi-square	34.644	0.0005	21.176	0.0479
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.533	0.0000	-4.932	0.0000
Breitung t-stat	-3.686	0.0001	-2.938	0.0017
Null: No unit root (assumes common unit root process)				
Hadri Z-stat	0.878	0.1897	1.599	0.0548

جدول رقم (١٢)

اختبارات جذر الوحدة للبانل - الناتج المحلي الحقيقي (الفرق الأول)

الاختبار	دون اتجاه عام		وجود اتجاه عام	
	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-9.945	0.0000	-8.597	0.0000
ADF - Fisher Chi-square	95.329	0.0000	76.163	0.0000
PP - Fisher Chi-square	190.620	0.0000	163.555	0.0000
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-10.977	0.0000	-9.329	0.0000
Breitung t-stat	-5.939	0.0000	-4.460	0.0000
Null: No unit root (assumes common unit root process)				
Hadri Z-stat	4.328	0.000	17.324	0.0000

بالنسبة للصادرات، تشير النتائج - المستخلصة من الجداول - إلى أنه باستخدام القيم المطلقة، ما عدا اختبار *Breitung*، فإن الصادرات تتسم بالسكون سواء باتجاه زمني أو دون اتجاه زمني. غير أنه باستخدام الفروق الأولى للمتغيرات فإن مختلف الاختبارات تشير إلى سكون الصادرات. أما بالنسبة للواردات وإجمالي التجارة، فإن استخدام القيم المطلقة ما عدا اختبار *Hadri*، فإن الواردات تتسم بالسكون، في حين يتسم إجمالي التجارة بالسكون وفقاً لمختلف الاختبارات، سواء بإدخال متجه زمني أو دونه. وعندما يتم استخدام الفرق الأول فإن جميع الاختبارات تشير إلى سكون الواردات وإجمالي التجارة. وأخيراً فإنه بالنسبة للناتج الحقيقي فإن الاختبارات تشير إلى سكون المتغير. وعلى ذلك فإنه بالنظر إلى مختلف الاختبارات المستخدمة يتضح لنا أن البانل المستخدمة في الدراسة تتسم بالسكون.

٥-٢- اختبار التكامل المشترك للبائل :Panel Cointegration Tests

قام Pedroni باقتراح ٧ اختبارات للتكامل المشترك، منها أربعة تقوم على البعد الداخلي **On the within dimension** (وهي اختبارات التكامل للبائل) والثلاثة الأخرى على البعد البيني **On the between dimension** (اختبار التكامل المشترك لوسط البائل كمجموعة). وتقوم الاختبارات على فرض عدم وجود تكامل مشترك لمجموعة الدول في البائل، في ضوء الفرض البديل بوجود تكامل مشترك لكل دول البائل. غير أن اختبارات التكامل المشترك لوسط المجموعة تسمح بوجود اختلاف في الخواص **Heterogeneity** للدول التي تشملها البائل. وإذا كانت الاختبارات تشير إلى رفض فرض عدم عند مستوى المعنوية المناسب، فإن ذلك يشير إلى أن هناك تكاملاً مشتركاً بين متغيرات البائل.

وتأخذ اختبارات Pedroni (1999) للتكامل المشترك لانحدار البائل الشكل العام غير المقيد الآتي:

$$y_{i,t} = \alpha_i + \delta_i t + \beta_{1i} x_{1i,t} + \beta_{2i} x_{2i,t} + \dots + \beta_{Mi} x_{Mi,t} + e_{i,t} \quad ()$$

حيث

$t = 1, \dots, T$ = عدد المشاهدات عبر الزمن

$i = 1, \dots, N$ = عدد الدول في البائل

$m = 1, \dots, M$ = عدد المتغيرات في الانحدار

ويتم اختبار فرض عدم وجود تكامل مشترك على البواقي $\hat{e}_{i,t}$ التي يتم تقديرها باستخدام الصيغة التالية:

$$\hat{e}_{i,t} = \rho \hat{e}_{i,t-1} + v_{i,t} \quad ()$$

ويوجد سبعة أشكال لهذا الاختبار تعتمد على طريقة إدخال الديناميكيات في الاعتبار لتصحيح الخطأ المتسلسل **Serial Correlation**. أما الفروض البديلة فتأخذ الشكل الآتي:

لإحصاءات البانل $\forall i's$ panel statistics $H1 : \rho_i = \rho < 1$

لإحصاءات البانل $\forall i's$ Group statistics $H1 : \rho_i < 1$

للاطلاع على الصيغ الأصلية للاختبارات راجع - Pedroni (1999 pp 660-661). ويقدم Pedroni (1999) القيم الحرجة لهذه الاختبارات. وفي ظل الفرض البديل فإن اختبارات التباين للبانل تميل إلى التباعد نحو اللانهاية الموجبة Positive Infinity، بينما بالنسبة للاختبارات الستة الأخرى فإن الاختبار يميل إلى التباعد نحو اللانهاية السالبة Negative Infinity. وتنقسم اختبارات Pedroni (1999) إلى قسمين أيضاً:

اختبارات التكامل المشترك للبانل Panel Cointegration Tests، وهي:

- Panel v-stat
- Panel rho-stat
- Panel pp-stat
- Panel ADF-stat

اختبارات التكامل المشترك لوسط المجموعة Group Mean Cointegration Tests، وهي:

- Group rho-stat
- Group pp-stat
- Group ADF-stat

وعندما تزيد المشاهدات في البانل فإن هذه الاختبارات تميل إلى التوزيع الطبيعي $N(1,0)$.

عندما تكون اختبارات التكامل المشترك معنوية عند ١٪ أو ٥٪ فإن ذلك يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستخدمة في البانل. سواء كان هناك اتجاه عام أم دون اتجاه عام في الاختبار. أما إذا كانت الاختبارات غير معنوية فإن ذلك يشير إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية.

وتوضح الجداول أرقام (١٣) - (١٥) نتائج حساب اختبارات جذر الوحدة للبانل المستخدمة في الدراسة.

جدول رقم (١٣)
اختبارات التكامل المشترك: دالة الصادات

الاختبار	دون اتجاه عام	وجود اتجاه عام
Panel cointegration tests		
Panel v-stat	4.951**	3.354**
Panel rho-stat	-3.708**	-2.486*
Panel pp-stat	-3.864**	-3.588**
Panel ADF-stat	-2.291*	-3.457**
Group mean cointegration tests		
Group rho-stat	-2.098*	-1.169
Group pp-stat	-3.431**	-3.198**
Group ADF-stat	-2.184*	-3.503**

** معنوي عند مستوى ١٪ (القيمة الحرجة = ٢,٥٨) * معنوي عند مستوى ٥٪ (القيمة الحرجة = ١,٦٤)

جدول رقم (١٤)
اختبارات التكامل المشترك: دالة الواردات

الاختبار	دون اتجاه عام	وجود اتجاه عام
Panel cointegration tests		
Panel v-stat	5.259**	1.921*
Panel rho-stat	-4.47**	-2.518*
Panel pp-stat	-4.519**	-4.053**
Panel ADF-stat	-3.044**	-2.222*
Group mean cointegration tests		
Group rho-stat	-2.943**	-1.137
Group pp-stat	-4.323**	-3.422**
Group ADF-stat	-3.279**	-2.254*

** معنوي عند مستوى ١٪ (القيمة الحرجة = ٢,٥٨) * معنوي عند مستوى ٥٪ (القيمة الحرجة = ١,٦٤)

جدول رقم (١٥) اختبارات التكامل المشترك: دالة إجمالية التجارة البينية

الاختبار	دون اتجاه عام	وجود اتجاه عام
Panel cointegration tests		
Panel v-stat	6.852**	3.806**
Panel rho-stat	-3.853**	-2.158*
Panel pp-stat	-3.699**	-3.149**
Panel ADF-stat	-3.669**	-3.17**
Group mean cointegration tests		
Group rho-stat	-2.49*	-0.92
Group pp-stat	-3.664**	-2.825**
Group ADF-stat	-3.626**	-2.846**

** معنوي عند مستوى ١٪ (القيمة الحرجة = ٢,٥٨). * معنوي عند مستوى ٥٪ (القيمة الحرجة = ١,٦٤)

وعندما تكون اختبارات التكامل المشترك معنوية عند ١٪ أو ٥٪ فإن ذلك يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستخدمة في البانل. سواء كان هناك اتجاه عام أم دون اتجاه عام في الاختبار. أما إذا كانت الاختبارات غير معنوية فإن ذلك يشير إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية. وتوضح النتائج المعروضة بالجدول أنه باستخدام مختلف الاختبارات (عدا اختبار Group rho-stat في ظل وجود اتجاه زمني في الاختبار)، فإن هناك تكاملاً مشتركاً بين متغيرات البانل المستخدمة في الدراسة؛ مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين تلك المتغيرات.

٣-٥ - تقديرات البانل مع تصحيح الخطأ Panel error correction:

وفقاً لاختبارات السكون والتكامل المشترك يمكن المضي في تقدير البانل باستخدام أسلوب تصحيح الخطأ. وتوضح النتائج المعروضة في الجدول رقم (١٦) تقديرات النتائج للمعادلات (١) - (٣) حول تأثير التجارة البينية على

ارتباطات النشاط الاقتصادي بدول مجلس التعاون. وكما سبقت الإشارة فإننا نهتم بحجم المعلمة β وإشارتها، ومستوى معنويتها.

جدول رقم (١٦) تقديرات البائل مع تصحيح الخطأ

Tot-equation	Coefficient	M-equation	Coefficient	X-equation	Coefficient
-0.763 [-7.671]	error	-0.763 [-7.644]	error	-0.752 [-7.629]	error
0.174 [1.999]	D(GDP(-1))	0.178 [2.027]	D(GDP(-1))	0.167 [1.917]	D(GDP(-1))
0.040 [0.228]	D(TOT(-1))	0.117 [1.058]	D(MP(-1))	0.056 [0.435]	D(XP(-1))
0.001 [0.039]	C	0.001 [0.032]	C	0.002 [0.041]	C
0.336	Adj. R ²	0.335	Adj. R ²	0.333	Adj. R ²
22.617	SSR	22.666	SSR	22.730	SSR
0.424	S.E.E.	0.424	S.E.E.	0.425	S.E.E.
22.764	F-statistic	22.622	F-statistic	22.442	F-statistic
-70.787	Log lik.	-70.930	Log lik.	-71.111	Log lik.

إحصاء t بين الأقواس.

يشير معامل تصحيح الخطأ إلى وجود آلية لتصحيح الخطأ؛ بمعنى الميل للعودة إلى العلاقة طويلة الأجل في أعقاب أي اختلالات قصيرة الأجل. وتشير النتائج إلى معنوية إشارة معامل تصحيح الخطأ وصحتها (أي أنه سالب الإشارة).^(١)

(١) عندما يكون موجباً وغير معنوي فإنه يعني وجود مشكلات حول العلاقة الممثلة بالمعادلة المقدرة.

إن أهم المعلومات التي يهدف النموذج إلى قياسها هي المعلمة β . وعلى الرغم من صحة الإشارات للمعلمة المقدرة β ، فإن مدلول النتائج هو أن كثافة التجارة البينية بين دولتين من دول المجلس لا يصاحبها ارتباط مماثل في مستويات النشاط الاقتصادي بين هاتين الدولتين، وهو ما يعني انخفاض تأثير كثافة التجارة البينية، سواء استخدمنا الصادرات البينية أو الواردات البينية أو إجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون على ارتباط مستويات النشاط الاقتصادي بتلك الدول، حيث ينخفض حجم هذا التأثير بشكل واضح وفقاً للنتائج، سواء بالنسبة لدالة الصادرات والواردات أو إجمالي التجارة.

من ناحية أخرى لا تشير النتائج إلى معنوية تأثير أي من المتغيرات المستخدمة لقياس كثافة التجارة البينية على مستويات النشاط الاقتصادي، حيث تنخفض القيم المحسوبة لإحصاء t بصورة واضحة في جميع القياسات.

كذلك يلاحظ انخفاض معامل التحديد R^2 Adj. بصورة واضحة. ومن المؤكد أنه في حالة دول مجلس التعاون، حيث يتركز هيكل النشاط الاقتصادي في إنتاج النفط الخام وتصديره، في الوقت الذي تأتي في الواردات من خارج دول المجلس أساساً، فإن ارتباطات الدورات الاقتصادية لدول المجلس لن تتأثر - بشكل أساسي - بمستويات التجارة البينية في ظل هيكل الناتج والتجارة الحالية.

مما سبق، واستناداً إلى العلاقة بين كثافة التجارة البينية وارتباطات مستويات النشاط الاقتصادي بتلك الدول، فإن نتائج الدراسة قد لا تقدم أساساً قوياً لقيام اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون؛ الأمر الذي يؤكد أهمية بذل دول مجلس التعاون جهداً أكبر لتطوير التعاون فيما بينها وتنوع هيكل الإنتاج لاقتصادياتها بالشكل الذي يعمق من كثافة التجارة البينية فيما بينها، ومن ثم يوفر أساساً أقوى لإطلاق عملة موحدة تعظم العوائد الإيجابية من إنشائها.

الخلاصة والاستنتاجات:

حاولت الدراسة تقويم فرص نجاح الاتحاد النقدي بين دول مجلس التعاون، وذلك من خلال اختبار تأثير روابط كثافة التجارة البينية والنشاط الاقتصادي. وقد أشارت النتائج إلى انخفاض روابط كثافة التجارة ومستويات النشاط الاقتصادي بين دول مجلس التعاون بشكل واضح، على عكس المتوقع أن يكون عليه الحال في الدول التي ترغب في تكوين اتحاد نقدي؛ إذ يفترض أن يرتفع تأثير كثافة التجارة البينية ومعنوياتها على روابط مستويات النشاط الاقتصادي لدول الاتحاد النقدي بوصف ذلك شرطاً لنجاح الاتحاد، وتعظيم العائد من قيام منطقة عملة مثلى بين دول التكتل. وتشير تقديرات كثافة التجارة بين دول المجلس إلى أن هذه الدول أكثر ارتباطاً من الناحية التجارية مع العالم الخارجي، ولعل ذلك يرجع إلى التشابه الكبير في طبيعة مستويات النشاط الاقتصادي بتلك الدول، واعتماده بشكل أساسي على تصدير النفط الخام، وانخفاض الجهد المبذول في مجال إنشاء المشروعات المشتركة التي تساعد على إحداث تكامل أكبر للأسواق فيما بينها، عن تلك الخاصة بالأسواق الخارجية.

من ناحية أخرى، إذا انخفضت مستويات التجارة البينية بين الدول الأعضاء وارتباطاتها بمستويات النشاط الاقتصادي، فهل يعني ذلك أنه لا حاجة لإنشاء عملة موحدة؟ إن الإجابة عن هذا السؤال هي بالنفي، بمعنى أنها قد تبدو عملية إنشاء عملة موحدة مسوغة، حتى مع انخفاض مستويات التجارة البينية وارتباطها بمستويات النشاط الاقتصادي، إذا ما ارتفعت مستويات التكامل المالي **Financial integration** بين الدول الأعضاء، ويبدو أيضاً من الدراسات السابقة أنه لم يتم تناول هذه القضية، ومن ثم فإنه - على الرغم من فشل نتائج الدراسة في توفير دليل عملي على احتمال نجاح العملة الخليجية الموحدة،

باستخدام النموذج المقترح في الدراسة - ما زال هناك مجال لإنشاء عملة موحدة لتسهيل عمليات انتقال رؤوس الأموال والاستثمار المالي بين الدول الأعضاء في الاتحاد، غير أن عدم توافر البيانات المتاحة عن هذه النقطة لم يمكننا من دراسة احتمال مدى نجاح العملة الموحدة اعتماداً على مستويات التكامل المالي بين الدول الأعضاء.

وسوف يظل الاعتماد المكثف على النفط ودرجة كثافة الاعتماد على الواردات من خارج الإقليم أهم العوائق أمام إنشاء عملة خليجية موحدة؛ حيث ترتفع معها درجة اعتماد الاقتصاديات الخليجية على الخارج، ومن ثم تنخفض معها الحاجة إلى إنشاء عملة إقليمية موحدة. إن نجاح إنشاء عملة خليجية موحدة سوف يرتبط بمدى نجاح جهود دول الإقليم في تنويع هيكلها الاقتصادية وتخفيف الاعتماد على النفط، وتخفيف اعتمادها التجاري على الخارج. من ناحية أخرى فإن نجاح إنشاء عملة موحدة يحتاج إلى تكامل مالي **Financial integration**، بين دول المجلس لتجنب آثار التقلبات القطرية العنيفة على العملة الموحدة.

في ظل درجة الانفتاح الكبيرة لاقتصاديات دول مجلس التعاون على الخارج، وفي ضوء ضعف أسس قيام عملة موحدة بينها، فإن دول المجلس حالياً أمام خيار الاستمرار في الإبقاء على عملاتها الوطنية والاستمرار في النظام الحالي بربط عملاتها بالدولار الأمريكي، مع تضيق نطاق معدلات التغير في معدلات الصرف بين هذه العملات والدولار، إذا أرادت الاستفادة من منطقة عملة مثلى.

كذلك يلاحظ أن هناك مشكلة ترتبط بنوعية ودرجة شمول وتوقيت الإحصاءات المتاحة بدول مجلس التعاون، حيث تحتاج العملة الموحدة إلى نظام إحصائي متقدم يوفر بيانات محدثة يمكن على أساسها متابعة الأداء على المستوى الكلي، ومن ثم متابعة عملية رسم السياسة النقدية بدول المجلس

بفعالية، وبتوقيت مناسب. إن عدم توافر مثل هذا المتطلب سوف يشكل قيداً كبيراً على تبني سياسة نقدية موحدة في دول التكتل. وأخيراً، فإن النتائج تشير إلى أهمية إحداث التعديلات الهيكلية المطلوبة للتخلص من تبعية تلك الاقتصاديات للتقلبات في أسعار النفط الخام، حتى يسهل ذلك من نجاح العملة الموحدة. وسيظل الاعتماد المكثف على النفط ودرجة كثافة الاعتماد على الواردات من خارج الإقليم أهم العوائق أمام إنشاء عملة خليجية موحدة؛ حيث ترتفع معها درجة اعتماد الاقتصاديات الخليجية على الخارج، ومن ثم تنخفض معها الحاجة إلى إنشاء عملة إقليمية موحدة.

المراجع

- Abed, G. Erbas, N. and Guerami, B. (2003), "The GCC Monetary Union: Some Considerations for the Exchange Rate Regime" IMF Working Paper No. WP/03/66.
- Al-Jasser, M. and Al-Hamidy, A. (2003), "A common currency area for the Gulf region", in Bank for International Settlements. (2003), "Regional currency areas and the use of foreign currencies" BIS Papers No 17.
- Baldwin, R. E. (1991), On the Microeconomics of the European Monetary Union. In: The Economics of EMU. Background Studies for "One market, one money." European Economy 44.
- Breitung, Jörg. (2000), "The Local Power of Some Unit Root Tests for Panel Data," in B. Baltagi (ed.), Advances in Econometrics, Vol. 15: Nonstationary Panels, Panel Cointegration, and Dynamic Panels, Amsterdam: JAI Press, p. 161-178.
- César, C Chong A. and Stein. A. (2002), "Trade Intensity and Business Cycle Synchronizaton: Are Developing Countries any Different? Banco Central de Chile Documentos de Trabajo, Central Bank of Chile Working Papers N°195 Diciembre 2002.
- Chami, S., Elekdag, S. and Tchakarov, I. (2004), "What Are the Potential Economic Benefits of Enlarging the Gulf Cooperation Council?", IMF Working paper No. WP/04/152.
- Choi, I. (2001), "Unit Root Tests for Panel Data," Journal of International Money and Finance, 20: 249-272.
- Edwards, S. and Magendzo, I. (2002), "A CURRENCY OF ONE'S OWN? An Empirical Investigation on Dollarization And Independent Currency Unions" paper has been prepared for presentation at the conference organized by the Riksbank and the IIES.
- Eichengreen, B. and Bayoumi, T. (1996), "Is Asia an Optimum Currency Area? Can It Become One? Regional, Global and Historical Perspectives on Asian Monetary Relations" Institute of Business and Economic Research Center for International and

Development Economics Research (University of California, Berkeley)

- Fasano, U. and Iqbal, Z. (2002), "Common Currency", finance and development, vol. 32, no. 2. pp.
- Fleming, Marcus J. (1971), "On Exchange Rate Unification," Economic Journal, Vol. 81, 467-88.
- Frankel, J. (2004), "Real Convergence and Euro Adoption in Central and Eastern Europe: Trade and Business Cycle Correlations as Endogenous Criteria for Joining EMU" Paper for Conference on Euro Adoption in the Accession Countries - Opportunities and Challenges, Czech National Bank, Prague, Feb. 2-3, 2004.
- Hanna, Daniel. (2006), "A new fiscal framework for GCC countries ahead of monetary union" Standard Chartered Bank IEP BP 06/02
- Hardi, Kaddour. (2000), "Testing for Stationarity in Heterogeneous Panel Data," Econometric Journal, 3, 148-161.
- Harri, S. (1999), "The Political Costs of a Common Currency" North American Monetary Union - Debate. Canadian Business Economics, VOL. ?? pp31-33.
- Im, K.S., Pesaran, M.H. and Y. Shin, "Testing for Unit Roots in Heterogeneous Panels," Journal of Econometrics, Vol. 115, 2003, pp. 53-74.
- Iqbal, Z. and Erbas, N. (1997), "External Stability Under Alternative National Exchange Rate Anchors An Application to the GCC Countries" IMF Working paper no. 97/8.
- Jadresic, S. (2002), "On a Common Currency for the GCC Countries" IMF policy discussion paper no PDP/02/12.
- Kenneth M. Kletzer. (1997), "Macroeconomic Stabilization with a Common Currency: Does European Monetary Unification Create a Need for Fiscal Insurance or Federalism? In "Forging an Integrated Europe," edited by Barry Eichengreen and Jeffry Frieden, University of Michigan Press.

- Khamfulaa, U. and Huizinga, H. (2004), "The Southern African Development Community: suitable for a monetary union?" Journal of Development Economics Vol. 73 pp 699- 714.
- Krueger, R. and Kovarich, K. (2006), "Some Principles for Development of Statistics for a Gulf Cooperation Council Currency Union", IMF Working Paper No. WP/06/141
- Laabas, B. and Limam, I. (2002), "Are GCC Countries Ready for Currency Union?" the Arab Planning Institute, Kuwait.
- Levin, A., Lin, C. F., and C. Chu. (2002), "Unit Root Tests in Panel Data: Asymptotic and Finite-Sample Properties," Journal of Econometrics, 108, 1-24.
- Maddala, G. S. and S. Wu. (1999), "A Comparative Study of Unit Root Tests with Panel Data and A New Simple Test," Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 61, 631-652
- McKinnon, Ronald I. (1963), "Optimum Currency Areas", American Economic Review, Vol 53, September, pp. 717-724.
- Mundell, Robert A. (1961), "A Theory of Optimum Currency Areas", American Economic Review, 51, Nov., pp. 509-17.
- Pedroni, P. (1999), "Critical values for cointegration tests in heterogenous panels with multiple regressors", Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 61, pp. 653-678
- Pedroni, P. (2000), "Fully modified OLS for heterogenous cointegrated panels", in B.H. Baltagi, T.B. Fomby and R.C. Hill (eds.), Nonstationary Panels, Panel Cointegration, and Dynamic Panels, Advances in Econometrics, Vol. 15, Elsevier Science, Amsterdam
- Pedroni, P. (2001), "Purchasing power parity tests in cointegrated panels", The Review of Economics and Statistics, Vol. 83(4), pp. 727-731
- Pedroni, P. (2004), Panel cointegration: asymptotic and finite sample properties of pooled time series tests with an application to the PPP hypothesis, econometric Hypothesis, Vol. 20, 597-625.
- Pesaran, M. Hashem and Yongcheol Shin. (1998), "Impulse Response Analysis in Linear Multivariate Models," Economics Letters, 58, 17-29.

- Poma, L. (2005), “Regional integration and local governance. The dynamic of knowledge and institutions” Littec.
- Rose, R. (2001), “Common Currency Areas in Practice” Bank of Canada Conference “Revisiting the Case for Flexible Exchange Rates” November 2-3, 2000, Ottawa
- Schuberth, H. and Wehinger, G. (1998), “Costs of European Monetary Union: Evidence of Monetary and Fiscal Policy Effectiveness” Oesterreichische Nationalbank Economic Studies Division
- Shin, K. and Wang, Y. (2005), “Free Trade Agreements and Monetary Cooperation in East Asia”, paper was prepared for the international conference on “Toward An East Asian Exchange Regime,” held on 19 August 2005, Seoul, Korea.
- Stefan Bruckbaue. (2004), “12 + 8 = 20” The Euro in Eastern Europe” Bank of Austria.
- Sturm, M. and Siegfried, N. (2005), "Regional Monetary Integration in the Member States of the Gulf Cooperation Council" European Central Bank Occasional Paper Series No. 31.
- Wyplosz, C. (1999), “Economic Policy Coordination in EMU: Strategies and Institutions”, Paper presented at the German-French Economic Forum in Bonn, January 12, 1999.